

وليس كذلك الحالة الحرة من جهة قدر المحاد بعضها لبعض ومع ذلك لا يصلح
 على سبيل المثال الاجسام كذا التي في هذه القدر من الخلقه واجب بان
 لا ينضم له لا بل يجمع للمركب من على مسيرته بل هو ان يملك جعله مختلف
 او لا يمتنع التركيبات في لازم واحد فبعضها يجوز ان يجمع في صلبه في
 المحاد فخلق الاجسام خصوصا فيها ولو سئل علامه انه لا يتركب شيئا من
 كونها قدره لحوارات تكون اسرافه من ذلك حيث يسئل قدر العباد ولا
 يسئل قدره الا رب ولا ينضم ان في الخلقه قدره الا رب القدر العباد ليست
 من جهة الخلقه فيها بل هو ان يتعد خصوصية لا توجد في نفسها فخلق
 هي خلق الاجسام دونها **تم** اعلم ان المقدره عند الخلقه بالقدور
 شعوري لا يترتب عليه وجود القدر بل العباد هو كذا القادر من ايجاد الله
 او تركه فيه وهذا الخلقه لازم المقدره فتم فعلها ونسبته الى المقدره على
 السواء وتبدير يترتب عليه وجود القدر او عدمه لوقت وجودها وعدمه
 وموقفه الثاني في ذلك على انه اراد ان يكون الاول **نحو** على طريق الما تدر
 القابلين بزيادة صفة التكويد على المقدره فيبقى حذف ما فيه التوقيت وراه
 الاوان على ما سئل عليه بعد ان قال الله تعالى لم يخلق على الوجود ايضا
 كقول المعلق ان خلق القدره قولا واجبه تعالى **ارادة** ويرادوه
 المسيب عن اثار الله وهي صفة قديمة لله تعالى فيقتضي تسمية كقولنا
 بوجه دون وجه في وقت وقت وعلمت من عظمها على المقدره فارتبها
 لها وعدم اغنا المقدره عنها وذلك لوجوب احدها ان المكملات تستفيها الى
 قدرته على عظمة السوا فلو اعتقت بوجود بعضها وبالبعض لم يمتنع
 وانما بينهما ان المقدره شأنها ان لا يراها بالاجا والاولا عدم الوجود من حيث هو
 موجود غير المرجح من حيث هو **تم** فلو كان الوجود على الترتيب من حيث
 هو ترشح فاذا لابد ان يخصص بعض المكملات بالوجود دون مقابلته من
 صفة اخرى فتعلمه واسبب الصالح له الا صفة اللزوم لانه لا يلزم لغير
 في قولنا اراد ان يحال وجود هذا المكمل لم يرد وجود هذا المكمل لغير
 بل اراد عدمه بل ذلك دليل على غاية الصالح فان تصرفه على وعلى المكملات
 بصفتها اللزوم والاختيار ولا ياعت له على كذا سببها ولا كراه ولا اجازة قال
 تعالى وركب خلق ما يشاء وباركوا في ذلك قدر ان يعل على هذا المكمل
 ولم يدر على حاله كذا في سببها من لزوم بقبضه العجز والامانة الصالح
 كما تعلم والظلم والسلب والابعاد لا يبعث التخصيص بل لان التخصيص فان المقدره
 هذه الصفات ليست موكدة في متعلقها في اشتمال **تم** انما افندي في نفسه
 الى المجر

الى الخلق على ظاهره لم يتكلم احدوا كون خلق العباد بالوجود فاعلم ان العلم
 عندهما الفاعل وهو سبق صيغة الخلق الى العلم فتكون تلك الصورة العقلية
 سببا لوجودها والامات كما تفعل من كلامه محله موجودا او افعال وهو
 استغناء الصورة العقلية من الوجود وانما لا تفعل ولا التعلل كما قيل تعالى
 اذا علمت هذا الخلق كون اهلها تابعا للوقوف ان العلم انما يتبعه بوقوع شيء
 من لانه في نفسه كذلك ولا يابح جهلا واصحابنا وان شعور النسخة للوقوف
 وانهم المفعول للفظ بان احدها تصور امرات للاسور ونصديق شرف لمعلم
 من المصالح ففعله الا انهم قد حرموا القول بانها انسية لغير العلم والمقدرات
 كالمقدرات وان العلم بالصلح لا يكون دائما الى الفعل ما يحصل الى الله المقدرات
 بالوجدات المسبب بالارادة وينبغي على ذلك بان لا يكون من افعال تعالى الا
 وبكثرت فيكون على وجه احد منه فو تو بعه على ما هو عليه تخصيصه بغير
 خصص وبما فيه على ذلك ان كثيرا ما تصور امرات وان في صفة
 كذا لا تفعله كمثل ما في اولها يراعي او المحذور كما في عملها لغير المسبب
 بالارادة على ان رعايه المصلحة وفعله تعالى لا يرد والمطرفة اذله تعالى
 فعله لا يترك على خلاف علمه بما فيها من المصلحة كما صرح به في الايمان ومن فلا
 يجوز ان تكون علم ما في الفعل من المصلحة مرجح له لتقوم بخلفه في اختيار
 خلقه عنها من الافعال على ان العلم بالمصلحة ان كان موجبا لذلك الفعل
 لزم كونه تعالى موجبا للزوم العلم بالمصلحة لذاته تعالى وهو غير مطمان
 كونه تعالى فاعلم بالاجاب فان لم يكن موجبا له لزم ان لا يوجد ما تقر من
 الجبروت ان الذي لا يوجد من الفاعل ما لم يجب منه ولم يجب منه ما يوجب
 وبالجسم فيعد تسلي ان الله تعالى قادر على ان يصر منه الفعل والركن فيبقى
 ان لا يتوقف على فعله وان علمه بوجه المصلحة لا يكون في خلقه والارادة الاجاب
 فيه فان هذا العلم لازم لذاته انما رفته خلقه والارادة بجملة تعالى عنه
 على الكبر او لهما الزم الفلاسفة القول بالاجاب مع اعتبار ان اجابه
 تعالى للخلق على النظام المشاهدة تام عليه بوجه الجمال فيه فان قيل
 لم يجوز ان يكون صفة القدر من غير احتياج الى انبئات الارادة وذلك ان يكون
 لصفة المقدره خلقا من ثلاثة احدها اوله وهو صفة الفعل والركن
 والثاني هو وهو تخصيص احد المقدرات بالوقوف على وجه مخصوص
 والثالث هو وهو ايضا وهو ان يخرق الاجا بالمفعل فيمن تعلقا
 بل انه كلف فيها صفة المقدره من غير احتياج الى صفة اخرى ولا الى
 او مرجح اخر فقلت كثيرا ما يكون احدها قادرا على الفعل والركن المشتمل على